الأمم المتحدة

A/69/333

الجمعية العامة

Distr.: General
21 August 2014
Arabic
Original: English

الدورة التاسعة والستون
البند ٦٩ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*
تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية

مركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق في مجال حقوق الإنسان لجنوب غرب آسيا والمنطقة العربية**

تقرير الأمين العام

موجز

يتضمن هذا التقرير، المقدم وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٤١/٦٨، عرضا عاما لأنشطة وإنجازات مركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق في مجال حقوق الإنسان لجنوب غرب آسيا والمنطقة العربية في الفترة من آب/أغسطس ٢٠١٣ إلى تموز/يوليه ٢٠١٤، في سياق تزايد الطلب على الدعم والخبرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

* A/69/150.

** تأخر تقديم الوثيقة.

14-59555 (A) 180914 220914

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملا بقرار الجمعية العامة ٦٨/٢٤١ عن ''مركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق في مجال حقوق الإنسان لجنوب غرب آسيا والمنطقة العربية''، الذي طلبت فيه الجمعية، في جملة أمور، إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها التاسعة والستين تقريرا عن تنفيذ القرار السالف الذكر. ويوجز التقرير التقدم الذي أحرزه المركز في الفترة من آب/أغسطس ٢٠١٣ إلى تموز/يوليه ٢٠١٤[(١)].

٢ - وأنشأت الجمعية العامة المركز في عام ٢٠٠٥ (القرار ٦٠/١٥٣). وهو مكلف، تحت إشراف مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بولاية ''القيام بأنشطة التدريب والتوثيق وفقا للمعايير الدولية لحقوق الإنسان، ودعم ما تبذله الحكومات ووكالات الأمم المتحدة وبرامجها والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية من جهود داخل المنطقة''. وتستضيف حكومة قطر المركز.

٣ - وفي ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، أيدت الجمعية العامة اقتراح الأمين العام بأن يجري تحميل تكاليف تعزيز المركز على الميزانية العادية والموارد الخارجة عن الميزانية (A/C.5/68/17، الفقرات ١٠-١٢). ويتلقى المركز لذلك الدعم في الوقت الحالي من موارد مالية إضافية من الميزانية العادية للأمم المتحدة، منها موارد من أجل ثلاثة موظفين (موظف برتبة ف-٥، وموظف برتبة ف-٤، وموظف برتبة ف-٣).

٤ - وعملا بقرار الجمعية العامة ٦٧/١٦٢، خُصصت موارد الميزانية العادية لتعزيز الملاك الوظيفي للمركز، وبالتالي تمكينه من الاستجابة لطلبات التدريب والتوثيق بشكل أفضل وفي وقت أنسب وبالطريقة الملائمة، والمساعدة في سد الثغرات المتعلقة بالخبرة والمواد التدريبية المناسبة باللغة العربية.

٥ - وترد فيما يلي حالة التعيينات في الوظائف الممولة من الميزانية العادية (A/C.5/68/17، الفقرة ٩):

(١) تغطي الولاية الجغرافية للمركز ٢٥ بلدا، توجد غالبيتها في المنطقة العربية. وتقع ثلاثة بلدان في جنوب غرب آسيا. وهذه البلدان هي: الأردن، وأفغانستان، والإمارات العربية المتحدة، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وباكستان، والبحرين، وتونس، والجزائر، وجزر القمر، والجمهورية العربية السورية، وجيبوتي، ودولة فلسطين، والسودان، والصومال، والعراق، وعمان، وقطر، والكويت، ولبنان، وليبيا، ومصر، والمغرب، والمملكة العربية السعودية، وموريتانيا، واليمن.

(أ) رئيس المركز (ف-٥): وهي وظيفة تم تحويلها من الموارد الخارجة عن الميزانية؛

(ب) موظف لشؤون حقوق الإنسان (ف-٤): تولى شاغل الوظيفة مهام منصبه في ٧ تموز/يوليه ٢٠١٤؛

(ج) موظف لشؤون حقوق الإنسان (ف-٣): تجري حاليا عملية التعيين؛

(د) موظف من فئة الخدمات العامة: أُعلِن عن وظيفة معاون شؤون إدارية (خ ع-٦)، وعملية التعيين جارية.

٦ - ومع الانتهاء من عملية التوظيف المذكورة أعلاه، سيكون المركز قادرا على توسيع مدى ونطاق أنشطته التدريبية. وسيكون علاوة على ذلك في وضع أفضل يمكنه من تقديم دعم إضافي إلى كيانات أخرى تابعة لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في المنطقة، منها المكتبان القطريان في تونس واليمن والمكتب الإقليمي في لبنان والعنصر الخاص بحقوق الإنسان في بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا.

٧ - وواصل المركز الاضطلاع بعمل هام وفقا لولايته، وخاصة في ما يتعلق بتعزيز عمل آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومكافحة الاتجار بالبشر. ومع توافر الموارد الإضافية، من المتوخى أن يواصل المركز تطوير وتوسيع نطاق أنشطته، وتغطية فئات أوسع من المستفيدين في جميع أنحاء منطقة جنوب غرب آسيا والمنطقة العربية.

٨ - ويعكس الجدول الوارد في المرفق قائمة مستكملة للجهات الفاعلة التي شاركت في الأنشطة التي اضطلع بها المركز، وللبلدان التي نظم فيها المركز أنشطة. وفي عام ٢٠١٢، استفاد ٣٨٠ مشاركا من أنشطة المركز، وفي عام ٢٠١٣، شارك ٤٢٠ شخصا في أنشطة نظمها المركز.

ثانيا - الإنجازات الرئيسية للمركز

٩ - واصل المركز تقديم خدمات تمشيا مع الأولويات الاستراتيجية المواضيعية الست المبينة في خطة إدارة مكاتب مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، الواردة أدناه[٢]:

(٢) خطة إدارة المكاتب للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ (http://www2.ohchr.org/english/OHCHRreport2014_2017/OMP_Web_version/media/pdf/0_THE_WHOLE_REPORT.pdf).

(أ) تعزيز التعاون مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان؛

(ب) تعزيز المساواة ومكافحة التمييز؛

(ج) مكافحة الإفلات من العقاب وتعزيز المساءلة وسيادة القانون؛

(د) إدماج حقوق الإنسان في التنمية وفي الميدان الاقتصادي؛

(هـ) توسيع الحيز الديمقراطي؛

(و) الإنذار المبكر وحماية حقوق الإنسان في حالات النزاع والعنف وانعدام الأمن.

١٠ - ويؤدي المركز دورا مهما في بناء قدرات الجهات الفاعلة المختلفة، ومنها الحكومات والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني والأطراف الفاعلة وكيانات الأمم المتحدة. ويعمل أيضا مع منظمات إقليمية، مثل جامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي والشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

١١ - وتزايدت بقدر كبير الطلبات المقدمة من الدول الأعضاء لبناء القدرات. وعلاوة على ذلك، ساعد عدد من الدول الأعضاء المركز ماليا في تنفيذ أنشطة في بلادهم. وحدثت أيضا زيادة في التدريب المقدم داخل البلد، الذي تجاوز الآن عمليات التدريب الإقليمية.

١٢ - وتطلب الدول الأعضاء باستمرار دورات تدريبية في المجالات التالية: تقديم تقارير إلى هيئات معاهدات الأمم المتحدة، وفي إطار الاستعراض الدوري الشامل؛ وتقديم دورات تدريبية أساسية ومتقدمة بشأن حقوق الإنسان للدبلوماسيين والصحفيين ومسؤولي إنفاذ القانون والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان؛ واتباع نهج قائم على حقوق الإنسان في مكافحة الاتجار بالبشر.

١٣ - ولا يزال المركز يسترشد بالنتائج التي أسفرت عنها حلقة العمل المعقودة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ بشأن الرؤية المستقبلية للمركز[٣] بما في ذلك وضع نظم للمعلومات والتوثيق في مجال حقوق الإنسان، وبناء القدرات وأنشطة إذكاء الوعي في مجال حقوق

(٣) في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، عقدت حلقة عمل بشأن الرؤية المستقبلية للمركز، حضرها أكثر من ٦٠ من الخبراء الإقليميين وممثلي الحكومات ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وذلك لغرض تحديد الاحتياجات الأساسية للمنطقة من حيث بناء القدرات في مجال حقوق الإنسان. وحددت حلقة العمل المجالات الرئيسية التي يلزم فيها التدخل، ووفرت مناقشاتها قدراً كبيرا من الأساس اللازم لتطوير الأولويات الاستراتيجية للمركز من حيث الأنشطة في إطار بارامترات ولايته المحددة بشأن التدريب والتوثيق [يمكن الاطلاع عليها في A/68/287، الفقرة ١٨].

الإنسان، وتقديم الدعم والمشورة إلى الدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية بشأن التثقيف في مجال حقوق الإنسان. وحُدد تعزيز قدرة الدبلوماسيين العرب على التفاعل مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان كمجال رئيسي أثناء حلقة العمل الإقليمية للخبراء.

١٤ - وأكد المركز دوره بوصفه جهة فاعلة رئيسية في تعزيز النُهج القائمة على حقوق الإنسان من أجل مكافحة الاتجار بالبشر في المنطقة. وتنص ولاية المركز صراحة على العمل مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وهو هدف أبرزه المركز في تخطيطه للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧. وأخيرا، حدثت زيادة ملحوظة في الطلب على تدريب الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون في أعقاب التطورات التي حدثت في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ويسعى المركز في قيامه بأنشطته، إلى كفالة التوازن بين الجنسين بين المشاركين والمدربين، وتبين له أن هذا النهج يسهم في نجاح الدورات التدريبية والأنشطة الأخرى.

١٥ - ونفذ المركز منذ إنشائه، وفي أعقاب مشاورات إقليمية، برامج إقليمية جرى اعتماد بعضها وتنفيذه على الصعيد القطري أيضا. وتغطي البرامج التدريبية الرئيسية للمركز ما يلي:

(أ) حقوق الإنسان والدبلوماسية؛

(ب) مكافحة الاتجار بالبشر؛

(ج) تقديم الدعم للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان؛

(د) حقوق الإنسان ووسائط الإعلام؛

(هـ) التثقيف في مجال حقوق الإنسان؛

(و) تدريب الشرطة على مراعاة حقوق الإنسان.

ألف - حقوق الإنسان والدبلوماسية

١٦ - تمثل الدورة التدريبية الإقليمية بشأن حقوق الإنسان والدبلوماسية نشاطا رئيسيا من أنشطة المركز منذ إنشائه. وأدى ورود تعليقات إيجابية بشكل مستمر بشأن هذه الدورة المعقودة على المستوى الإقليمي إلى قيام عدة حكومات بتقديم طلبات لتنظيم أنشطة تدريبية مماثلة على المستوى القطري. فعلى سبيل المثال، نظم المركز دورة تدريبية في الفترة من ١١ إلى ١٤ أيار/مايو ٢٠١٣ من أجل ٢٥ دبلوماسيا يمنيا في اليمن. ونتيجة للدورة، أصبح عدد من الدبلوماسيين من المنطقة أفضل تهيؤاً للإسهام في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها من خلال عملهم. وفي اليمن على وجه التحديد، أدى هذا إلى إدخال تغييرات في الوحدات التدريبية الأساسية للتوزيع في العمل القنصلي من أجل التركيز على حماية حقوق المواطنين

في الخارج. وأنشأ المركز أيضا شبكة الدبلوماسيين العرب الذين شاركوا في دوراته التدريبية المتخصصة.

باء - مكافحة الاتجار بالبشر

١٧ - يلتزم المركز بتعزيز النهج القائم على حقوق الإنسان في مكافحة الاتجار بالبشر، ويبني مشاركته على المبادرة العربية لمكافحة الاتجار بالبشر، التي اعتمدت في عام ٢٠١٠.

١٨ - وفي الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٤، نظمت مفوضية حقوق الإنسان حلقة عمل في المملكة العربية السعودية حضرها ٣٠ مشاركا، منهم ١٤ امرأة، من مختلف الإدارات الحكومية، مثل وزارة الداخلية (حراس من الشرطة، وموظفو الهجرة، ومحققو الشرطة)، ومكتب المدعي العام، ولجنة حقوق الإنسان، واللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر.

١٩ - وتمثلت أهداف حلقة العمل في إطلاع المشاركين على الإطار الدولي والقانون الوطني السعودي لمكافحة الاتجار بالبشر، وعرض أدوات وآليات لتحديد الضحايا وأفضل منهجيات التحقيق في جرائم الاتجار بالبشر.

جيم - دعم المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

٢٠ - يدعم المركز المؤسسات واللجان التي تطمح إلى الامتثال لمبادئ باريس من خلال توفير التدريب والتوثيق. وهناك تسع مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان في المنطقة تحظى بدعم المركز. وتمثل سبع مؤسسات منها امتثالا تاما للمبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (مبادئ باريس)[٤]، منحتها لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان مركزا معتمدا في المستوى ''ألف''. وهذه المؤسسات تشمل مؤسسات لحقوق الإنسان في الأردن وأفغانستان ودولة فلسطين وقطر ومصر والمغرب وموريتانيا. ووضعت اللجنة مؤسستين وطنيتين لحقوق الإنسان في المنطقة، من تونس والجزائر، عند اعتماد مركزهما ضمن الفئة ''باء''[٥].

---

(٤) انظر قرار الجمعية العامة ١٣٤/٤٨.

(٥) المركز المعتمد من جانب لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في ١٩ تموز/يوليه ٢٠١٣؛ وفي ما يلي مستويات الاعتماد من جانب اللجنة: ''ألف'' عضو مصوِّت: يمتثل بالكامل لمبادئ باريس؛ ''باء'' عضو مراقب: لا يمتثل بالكامل لمبادئ باريس؛ ''جيم'' غير عضو: لا يمتثل لمبادئ باريس.

دال - حقوق الإنسان ووسائط الإعلام

٢١ - وضع المركز برنامجا تدريبيا إقليميا للصحفيين بالتعاون مع أبرز منافذ وسائط الإعلام، من قبيل قناة الجزيرة التلفزيونية ومنظمات إقليمية ودولية، من بينها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة. ونَفَذ المركز برنامجين تدريبيين من هذا القبيل خلال الفترة المشمولة بالتقرير، الأول في اليمن في ١١ و ١٢ أيار/مايو ٢٠١٣، والثاني في المغرب في الفترة من ٦ إلى ٩ أيار/مايو ٢٠١٤.

٢٢ - وحضر حلقة العمل التدريبية في المغرب ٣٢ صحفيا. وجرى تعريف المشاركين بالمواضيع التالية ذات الصلة بوظيفتهم: المعايير الدولية لحقوق الإنسان ذات الصلة بحماية وسائط الإعلام؛ وتقييم التغطية الإعلامية لقضايا حقوق الإنسان في المنطقة، وتحديد التحديات؛ واتباع نهج قائم على حقوق الإنسان للتغطية الإعلامية؛ ودور هيئات الرقابة في حماية وسائط الإعلام والصحفيين؛ والسلامة والأمن في الميدان. وشملت أيضا حلقة العمل ممارسة عملية أتيحت من خلالها للمشاركين فرصة فريدة لتطبيق المهارات التي اكتسبوها أثناء الدورة التدريبية. وبعد انتهاء حلقة العمل، شكل المشاركون فريقا لوسائط التواصل الاجتماعي لأنشطتهم المتعلقة بحقوق الإنسان، ويتبادلون منذ ذلك الحين معلومات عن حقوق الإنسان وحرية وسائط الإعلام في بلدانهم. وعلاوة على ذلك، قاموا بإنشاء شبكة إقليمية للصحفيين المهتمين بتعزيز قضايا حقوق الإنسان.

هاء - التثقيف في مجال حقوق الإنسان

٢٣ - نظم المركز في ١٥ و ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، حلقة عمل تدريبية بشأن ''وضع مواد تربوية لتعزيز حقوق الإنسان في المدارس الابتدائية والثانوية''. ومثل المشاركون البالغ عددهم ١٨ مشاركا وزارات مختلفة ومنظمات المجتمع المدني من المنطقة (الأردن وتونس والسودان وعمان ودولة فلسطين وقطر والمغرب). وكان الهدف من حلقة العمل هو تحديد أفضل الممارسات في المنطقة في: تطوير التثقيف والبرامج في مجال حقوق الإنسان؛ وإدماج قيم حقوق الإنسان في المواد التعليمية؛ والمبادرات الوطنية المعنية بالتثقيف في مجال حقوق الإنسان. وقدم المشاركون مجموعة من التوصيات الرامية إلى تعزيز عملية النهوض بالتثقيف في مجال حقوق الإنسان في المنطقة، من قبيل تنظيم حلقة عمل تدريبية بشأن معايير الجودة، ووضع خطة إقليمية للدورات التدريبية للمدرسين، وإنتاج دليل أكاديمي للمساعدة في تقديم مفاهيم حقوق الإنسان في المدارس.

٢٤ - ونظم المركز، في الفترة من ١٩ إلى ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، في الأردن، بالشراكة مع مؤسسة حماية التعليم في حالات انعدام الأمن والنزاع، منتدى إقليميا بشأن حماية الحق في التعليم في حالات انعدام الأمن والنزاع المسلح في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وحضر هذا المنتدى حوالي ١٠٤ مشاركين من ٢٤ بلدا، منهم واضعو سياسات ومستشارون قانونيون من وزارات التعليم والعدل والشؤون الخارجية وحقوق الإنسان، فضلا عن ممثلين للمجتمع المدني والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والأوساط الأكاديمية، والممارسين القانونيين. وحضر أيضا ممثلون للأمم المتحدة. وأوصى المنتدى بإنشاء شبكة من أصحاب الشأن في المجال القانوني لحماية الحق في التعليم للمساعدة على توفير الحماية القانونية للطلاب والمدرسين والمدارس والجامعات. وأعرب المشاركون عن اهتمام قوي بمواصلة التعاون للمساعدة في تنفيذ التوصيات.

٢٥ - ويعكف المركز حاليا على إنشاء موقع شبكي مكرس لحماية الحق في التعليم في حالات انعدام الأمن والنزاع المسلح في المنطقة العربية. وعقب المنتدى، بدأ مركز الدوحة إنشاء شبكة من الأفراد، من بينهم مختصون في مجال حقوق الإنسان وممثلون للحكومات وممثلون للأمم المتحدة والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية للمساعدة في إنشاء منبر للتوعية وتبادل أفضل الممارسات بشأن هذا الموضوع.

٢٦ - وفي عام ٢٠١٤، نظم المركز حلقة عمل لطلاب المدارس الثانوية في قطر ركزت على مفاهيم حقوق الإنسان في إطار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيره من الاتفاقيات الدولية، وحلقة عمل أخرى لطلاب الجامعة في قطر عن المفهوم المتعلق بالمنظور الجنساني والدبلوماسية.

واو - دورات تدريبية للشرطة على مراعاة حقوق الإنسان

٢٧ - يشمل توسيع نطاق الأنشطة التي يقوم بها المركز في مجال تنظيم دورات تدريبية للشرطة إجراء تقييم للاحتياجات التدريبية لوكالات إنفاذ القانون، ووضع برامج إقليمية قوية لتدريب المدربين.

٢٨ - ونظم المركز عدة مشاورات مع جهات فاعلة مختلفة، منها إدارة حقوق الإنسان في وزارة الداخلية في قطر حول مكافحة الإفلات من العقاب وتعزيز المساءلة وسيادة القانون. وعلاوة على ذلك، اغتنم المركز الفرصة التي أتاحتها أكاديمية الشرطة المنشأة حديثا في قطر لإدماج حقوق الإنسان في المواد التدريبية لطلاب الشرطة. وقام المركز بجمع وتحليل

مختلف المواد التدريبية المعدة لوكالات إنفاذ القانون بهدف صياغة مشروع نموذجي لأكاديمية الشرطة القَطَرية في عام ٢٠١٥.

زاي - أنشطة أخرى

٢٩ - تعززت بقدر كبير صورة مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في جنوب غرب آسيا والمنطقة العربية نتيجة لتدخلات المفوضية في ما يتصل بحالة حقوق الإنسان في المنطقة. فقد أدت التطورات في المنطقة إلى طلب كبير على تعزيز حقوق الإنسان من خلال بناء قدرات التدريب والتوثيق في مجال حقوق الإنسان. ومع زيادة الموارد، تمكن المركز من الوفاء بولايته في مجال التدريب والتوثيق ومن تحسين تلبية الطلبات الموجهة إليه، وخاصة في ما يتعلق بوضع مواد تدريبية تلائم الأوضاع. وتمكن بالتالي من الوصول إلى مجموعة أكبر من المستفيدين.

٣٠ - وأعطى المركز أولوية لاستخدام اللغة العربية في المواد المتخصصة للدورات التدريبية والتوثيق[٦] بهدف توسيع نطاق التغطية. وأقام موقعا شبكيا باللغة العربية لنشر معلومات عن المركز وأنشطته، ويوفر مجمَّعا يضم وثائق الأمم المتحدة الأساسية لحقوق الإنسان[٧]. وعلاوة على ذلك، ينشر المركز رسالة إخبارية بصفة منتظمة، باللغتين العربية والإنكليزية، متاحة في شكل ورقي وشكل رقمي.

٣١ - ووفر المركز، من خلال مشاورات إقليمية مع الحكومات والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والأوساط الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية وغيرها من الجهات المعنية، منبراً للمناقشات وتبادل التجارب والخبرات بشأن مجموعة متنوعة من قضايا حقوق الإنسان، منها أثر الدين الخارجي على حقوق الإنسان وعلى حماية حقوق الأقليات.

٣٢ - وفي ١٨ و ١٩ كانون الأول/ديسمبر٢٠١٣، نظم المركز بالتعاون مع مكتب المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي في الأردن، حلقة عمل تدريبية بشأن الآليات الدولية والإقليمية لمناهضة التعذيب ودمجها في الاستراتيجيات الوطنية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية في المنطقة العربية. وأوصى المشاركون بوضع استراتيجية إقليمية لمناهضة التعذيب في تلك المنطقة. ومن المتوخى عقد دورة تدريبية للمتابعة بشأن دور

(٦) من المتوخى أن يستخدم المركز في نهاية المطاف، في وفائه بولايته في مجالي التدريب والتوثيق لتلبية الاحتياجات الإقليمية، عددا من لغات العمل، منها على سبيل المثال لا الحصر اللغات العربية والفارسية والإنكليزية.

(٧) www.undohacentre.ohchr.org.

المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في مناهضة التعذيب، فضلا عن تقاسم أفضل الممارسات. وأقام المركز شبكة لإمداد جميع المشاركين بأحدث المعلومات عن اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والبروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب، وعن اللجنة الفرعية المعنية بالتعذيب والآليات الأخرى.

٣٣ - وبمناسبة اليوم الدولي للعمال، شارك المركز في أول مؤتمر يعقد في قطر ويكرس لحماية حقوق العمال. وقدم عرضا عن معايير العمل الدولية، وقدم مساعدة تقنية إلى قطر في منشورها عن أول تقرير رسمي عن حقوق العمال في ذلك البلد.

٣٤ - وبالإضافة إلى ذلك، قدم المركز دورات تدريبية مؤسسية على المستويين الإقليمي والقطري عن هيئات المعاهدات والإجراءات الخاصة والاستعراض الدوري الشامل. وأدى هذا إلى زيادة فهم آليات حقوق الإنسان، والسبل الكفيلة بتحسين آليات المشاركة في الاستعراض الدوري الشامل. وعلى وجه الخصوص، وضع المشاركون قائمة مرجعية بالقضايا التي ينبغي تناولها قبل الاستعراض.

٣٥ - وفي ٢٤ أيار/مايو ٢٠١٤، وفي تعاون وثيق مع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في قطر، نظم المركز من أجل قطر دورة تدريبية بشأن الاستعراض الدوري الشامل، ركزت على فهم العملية والاحتياجات المتعلقة بتنفيذ توصيات الاستعراض.

ثالثا - الخلاصة

٣٦ - خلال السنة الماضية، واصل المركز ترسيخ أقدامه كشريك رئيسي في المنطقة، وأظهر قدرته على تنفيذ طائفة واسعة من أنشطة التدريب والتوثيق في مجال حقوق الإنسان. ويكشف الطلب المتزايد على المركز من جانب الدول الأعضاء والجهات المعنية الأخرى عن تزايد الاعتراف بدور المركز وأثره في تعزيز القدرات في مجال حقوق الإنسان في المنطقة.

٣٧ - ومكن قرار الجمعية العامة ٦٨/٢٤١ المركز من توطيد عمله وولايته لتعزيز قدرة الدول الأعضاء على التصدي لتحديات حقوق الإنسان التي تعاني منها المنطقة. ويحظى الدعم المستمر الذي تقدمه الجمعية لعمل المركز بتقدير كبير.

المرفق

التمثيل الجغرافي في الدورات التدريبية والمشاورات التي اضطلع بها المركز[أ]

	عدد المرات التي نُظمت فيها مشاورات ودورات تدريبية رئيسية في البلد[ب]				عدد المرات التي مُثلت فيها البلدان/الجنسيات في المشاورات والدورات التدريبية الرئيسية[ب]			
	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
الأردن		٢		١	٣	٣	٣	١٧
أفغانستان[ج]								
الإمارات العربية المتحدة	١	٢			٣	٤	٢	١
إيران (جمهورية – الإسلامية)[ج]								
باكستان								
البحرين					٣	٤		٥
تونس					١			٢
الجزائر		١			١	٥	٢	٦
جزر القمر								
الجمهورية العربية السورية					١			٢
جيبوتي						١	١	
السودان	١				٣	٤	٣	٥
الصومال						١	١	
العراق					١	٣	٢	٣
عمان	١				٤	٥	٢	٢
فلسطين					٣	٣	٤	١٢
قطر	٣	٦	٢		٦	٧	٣	١٤
الكويت			١		٣	٤	٢	٢
لبنان	٢				٤	٣		٧
ليبيا		١				١	٢	٣
مصر					٣	٤	٤	٣
المغرب				١	١	١		١٧
المملكة العربية السعودية				٢	٣	٤	٣	١٧١
موريتانيا					١	٢	٢	٣
اليمن			٣		١	٢	٥	٩
المجموع	٨	١٢	٦	٤	٤٤	٦١	٤٥	٢٨٥

ملاحظة: يشمل المشاركون، على سبيل المثال لا الحصر، المسؤولين الحكوميين، والدبلوماسيين، ومسؤولي إنفاذ القانون، وممثلي المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والمجتمع المدني، بما في ذلك الصحفيون. وإضافة إلى ذلك، لا يبين الجدول تمثيل المنظمات الإقليمية، من قبيل مجلس التعاون الخليجي، في بعض هذه المناسبات.

(أ) هذه دورات تدريبية ومشاورات رئيسية، وينبغي عدم اعتبارها تمثل جميع أنشطة المركز.

(ب) الدورات التدريبية والمشاورات الرئيسية التي نفذت حتى حزيران/يونيه ٢٠١٤.

(ج) بسبب القيود اللغوية، لم يتمكن المركز بعد من العمل مع مشاركين من أفغانستان وجمهورية إيران الإسلامية، وهما البلدان الوحيدان غير الناطقين باللغة العربية ضمن البلدان المشمولة بولاية المركز. ويهدف المركز إلى بدء تنفيذ دورات تدريبية وإعداد وثائق بجميع اللغات المستخدمة في جميع الدول المشمولة بولايته.